TD

الأمـــم المتحـــدة

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.4/25
31 August 1993
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات:
تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة
لدى البلدان النامية

الدورة الثانية

جنيف ، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي من الأمانة عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة الدائمة

أعدته أمانة الأونكتاد

GE.93-53182 ٥٤١٦ح (A)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ -٣	٣
أولا	ـ الإطار المفاهيمي لاحصاءات التجارة في الخدمات	٤ -٨	٣
ثانيا	- قاعدة بيانات التدابير التي تؤثر على تجارة الخدمات ..	٩ -١٦	٥
ثالثا	- التحليل المقارن لقطاعات الخدمات	١٧-٣٧	٨
رابعا	- تأثير الاعانات على تجارة الخدمات	٣٨-٣٣	١٢
خامسا	- الانتقال المؤقت للأشخاص كموردين للخدمات	٣٤-٤٤	١٣
سادسا	- تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها	٤٥-٥٣	١٧
سابعا	- التعاون بشأن الخدمات على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي والأقاليمي	٥٣-٦٠	٢٠
ثامنا	- التعاون التقني	٦١-٦٦	٢٣
تاسعا	- فريق الخبراء	٦٧-٧٦	٢٦

مقدمة

١ - عملا بالمرفق باء من مقرر المجلس ٣٩٨ (د-٣٨) الذي يحدد اختصاصات اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية ، وافقت اللجنة الدائمة في دورتها الأولى (٢٦-٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢) على برنامج عملها للفترة الممتدة حتى الدورة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

٢ - وأقرت الدورة التنفيذية الثانية (السابقة للدورة) لمجلس التجارة والتنمية جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة الدائمة (TD/B/CN.4/21) ، الذي أعد لاستهلال العمل بشأن بنود مختارة من برنامج العمل ، هي: '١' وضع اطار مفاهيمي لتجميع ومقارنة الاحصاءات المقارنة دوليا ؛ '٢' وجمع ونشر معلومات عن التدابير ، بما في ذلك القوانين والأنظمة ، التي تؤثر على فرص وصول الخدمات وموردي الخدمات الى الأسواق العالمية ، بما في ذلك النظر في امكانية اقامة قاعدة بيانات محوسبة ؛ '٣' واجراء تحليل مقارن لقطاعات الخدمات في البلدان النامية ؛ '٤' وأثر الاعانات على التجارة في الخدمات ، ولا سيما على صادرات البلدان النامية ؛ '٥' والانتقال المؤقت للأشخاص كموردين للخدمات ؛ '٦' وتحليل العمليات الجارية للاعتراف بالمؤهلات وتحقيق الاتساق بينها ؛ '٧' التعاون بشأن الخدمات على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي والاقاليمي .

٣ - وتعرض هذه الوثيقة ، المتوخاة في اطار البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت ، التقدم المحرز في مرحلة العمل الأولية بشأن كل بند من هذه البنود . وقد أعدت لتيسير عمل اللجنة الدائمة ولتوخي ارشاداتها فيما يتعلق بمواصلة العمل بشأن هذه البنود وبمعرفة أفضل طريقة لمعالجة بنود برنامج العمل الأخرى[(١)] .

أولا - الاطار المفاهيمي لاحصاءات التجارة في الخدمات

٤ - بموجب البند ٢(أ) من برنامج العمل ، ستقوم اللجنة بوضع إطار مفاهيمي لجمع وتجميع احصاءات قابلة للمقارنة دوليا بشأن جميع طرق التسليم ، لا سيما فيما يتعلق بالوجود التجاري للأشخاص الطبيعيين وبانتقالهم ، فضلا عن المساهمة في تحسين التصنيف المركزي للمنتجات[(٢)] من أجل تكييفه مع الحاجات المحددة للتجارة الدولية في الخدمات .

٥ - ولاستهلال عمل اللجنة الدائمة بشأن هذا البند ، أعدت الأمانة ورقة معلومات أساسية (UNCTAD/SDD/SER/1) لتقديم معلومات عن التقدم المحرز على الصعيدين الدولي

والوطني في مجال احصاءات تجارة الخدمات . وتناقش الورقة ، ببعض التفصيل ، جهود الوكالات الأخرى المعنية باحصاءات الخدمات بوجه عام ، واحصاءات تجارة الخدمات بوجه خاص . وقد اضطلعت منظمات دولية مختلفة بأعمال تعالج أوجه القصور في الاحصاءات القابلة للمقارنة دوليا في تجارة الخدمات ، أي تقييم بعض التدفقات بأقل من حجمها أو بأكثر من حجمها ، وعدم كفاية التحليل ، وعدم الاتساق مع احصاءات الحسابات الوطنية ، وعدم وجود مفاهيم وتعاريف متفق عليها دوليا مقارنة بتلك الموجودة في مجال تجارة البضائع ، وتعذر التعرف على الشركاء التجاريين واتجاه التجارة . وعلى الرغم من توافر احصاءات مفصلة تتعلق بقطاعات معينة وبلدان قليلة ، فإن المصدر الوحيد المتاح والقابل للمقارنة دوليا هو احصاءات موازين المدفوعات ، الصادرة عن صندوق النقد الدولي والجاري تحسينها ، من حيث المفهوم ومن حيث درجة التفصيل على حد سواء ، من خلال "الدليل الجديد لموازين المدفوعات وتجميع البيانات" . ويجدر تسليط الضوء على الجوانب التالية من الجهود التي بذلت مؤخرا لتحسين احصاءات تجارة الخدمات:

(أ) استكمال مشروع التصنيف المركزي للمنتجات ، مع مذكرته التفسيرية التي أعدها فريق فوربرغ ومكتب الأمم المتحدة الاحصائي .

(ب) قيام صندوق النقد الدولي باستكمال "دليل موازين المدفوعات وتجميع البيانات" .

(ج) العمل المنهجي وجمع البيانات ، اللذان اضطلع بهما المكتب الاحصائي الأوروبي .

٦ - وتعرض الورقة المناقشات الجارية مع مكتب الأمم المتحدة الاحصائي ، والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة الطيران المدني الدولية ، والمنظمة العالمية للسياحة ، وغيرها ، بشأن بدء اعداد دليل لجمع البيانات المتعلقة بتجارة الخدمات .

٧ - وقد أبرزت المفاوضات المتعددة الأطراف في اطار جولة أوروغواي حول وضع "اتفاق عام بشأن التجارة في الخدمات" وجود صعوبات جديدة ، على صعيد المفاهيم والتنسيق والتجميع ، فيما يتعلق باحصاءات تجارة الخدمات . وتناقش الوثيقة UNCTAD/SDD/SER/1 احتياجات المفاوضين وواضعي السياسات (مثل البيانات المرتبة بحسب طريقة التوريد وبحسب القطاعات) الناشئة عن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات . وفي اطار هذا الاتفاق ، اقترح تعريف لتجارة الخدمات اتفقت عليه الأطراف المتعددة . وهو يشمل أربع طرق للتسليم: "عبر الحدود" ، و"تنقل المستهلك" ، و"الحضور التجاري" و"تنقل الأشخاص الطبيعيين" (انظر المادة الأولى من الاتفاق المقترح) . وقد نشأت المشاكل المفاهيمية بصفة خاصة فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن

التجارة من خلال الحضور التجاري حيث يُنظر إلى العلاقات الاقتصادية من منظور "الملكية والرقابة" (المعاملات بين رعايا دول مختلفة ، سواء كانوا كيانات أو أشخاصا) وليس من المنظور التقليدي القائم على أساس "بلد اقامة" الشركاء التجاريين (انظر المادة الرابعة والثلاثين من الاتفاق العام المقترح بشأن تجارة الخدمات) .

٨ - وقد ترغب اللجنة في أن تحصل ، كخطوة من خطوات اضطلاعها بولايتها ، على معلومات أكثر تحديدا من الحكومات الأعضاء ، فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها المكاتب الوطنية والمؤسسات الأكاديمية والتي ترمي إلى وضع منهجيات لتقديرات تجارة الخدمات طبقا لطرق التوريد الأربع المشار اليها ، وإلى معالجة مشاكل أخرى ترتبط بالمشاكل المفاهيمية .

ثانيا - قاعدة بيانات التدابير التي تؤثر على تجارة الخدمات

٩ - بموجب البند ٢(ب) من برنامج العمل ، طُلب من اللجنة الدائمة أن تقوم بجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالتدابير ، بما في ذلك القوانين واللوائح ، التي تؤثر في وصول الخدمات وموّردي الخدمات إلى الأسواق العالمية ، بما في ذلك اجراء دراسة لإمكانية إنشاء قاعدة بيانات محوسبة في هذا الشأن ، بغية تعزيز صادرات الخدمات من البلدان النامية .

١٠ - وبغية تزويد اللجنة الدائمة بالعناصر اللازمة لاتخاذ قرار بانشاء قاعدة البيانات هذه ، أعدت الأمانة مذكرة معلومات أساسية (TD/B/CN.4/26) . ويجري تصميم نموذج لقاعدة بيانات بغية عرضه على الوفود خلال الدورة الثانية . وستُدعى اللجنة الدائمة إلى ابداء تعليقاتها على التصميم المقترح لقاعدة البيانات . وتناقش المذكرة الأساس المنطقي لقاعدة البيانات وفائدتها ، وتصف خصائصها الأساسية والمدخلات المطلوبة ، وتسلط الضوء على أهم القضايا وعلى الصعوبات المتوقعة فيما يتعلق بجمع البيانات وادارتها ، وتحدد خيارات متنوعة لإقامة قاعدة البيانات . وتشير المذكرة كذلك إلى خاصية الضوابط في الخدمات حيث تبدو الضوابط هي القاعدة لا الاستثناء . ذلك أن انتشار الضوابط في قطاع الخدمات وتعقد طابعها يطرحان تحديات خاصة أمام قاعدة البيانات من حيث تصنيف البيانات وادارتها وكذلك من حيث التغطية .

١١ - ومن المتوقع أن تيسر قاعدة البيانات المقترح انشاؤها زيادة الشفافية في بيئة الضوابط السائدة في قطاع الخدمات ، وذلك بتحديد التدابير ذات التأثير المحتمل على تجارة الخدمات ، والتعريف بهذه التدابير على نطاق واسع . ومن المقرر أن تعمل قاعدة البيانات بمثابة أداة للمعلومات من أجل: (أ) المفاوضين الممثلين للبلدان النامية عند تقديم الطلبات وتقييم العروض ؛ (ب) مصدّري الخدمات من القطاع

الخاص عند تحديد شروط واجراءات الدخول الى الأسواق المحتملة ؛ (ج) واضعي السياسات عند النظر في تجارب البلدان الأخرى في مجال الضوابط وعند مقارنة خيارات الضوابط ؛ (د) الباحثين الذين يقومون بتحليل هياكل الضوابط في قطاعات خدمات معينة وفي بلدان معينة . ويستطيع الأونكتاد ، عند انشاء قاعدة البيانات هذه ، أن يستعين بخبرته الطويلة في المشاركة في معالجة القضايا المتعلقة بتجارة الخدمات ، وكذلك بخبرته في انشاء قواعد البيانات بشأن التدابير التجارية ذات التأثير على تجارة السلع .

١٢ - وتشمل المدخلات المقترح أن تتضمنها قاعدة البيانات ما يلي: (أ) البلد الذي يطبّق التدبير ؛ (ب) قطاع الخدمات الذي يؤثر عليه التدبير ؛ (ج) نوع التدبير المفروض ؛ (د) الوصف التفصيلي للتدبير ؛ (هـ) الصك التنظيمي الذي يتضمن التدبير ؛ (و) مصدر المعلومات المتعلقة بالتدبير ؛ (ز) طريقة التوريد التي يؤثر عليها التدبير ؛ (ح) مدى اتساق التدبير مع المبادئ التجارية المتعددة الأطراف مثل الوصول الى الأسواق ، والمعاملة الوطنية ، ومعاملة الدولة الأكثر رعاية ، وغير ذلك . وسيتاح المجال أيضا لادخال ملاحظات المستخدِم في قاعدة البيانات ، وهي ملاحظات قد تؤدي نوعاً ما إلى ادخال تعديلات حسب الطلب على قاعدة البيانات .

١٣ - ويتيح التصميم المقترح لقاعدة البيانات أن يحصل المستخدِم على المعلومات طبقا لأربعة بارامترات هي البلد ، وقطاع الخدمات أو القطاع الفرعي للخدمات ، ونوع التدبير المستخدم ، وطريقة التوريد التي تتأثر بالتدبير . ويمكن الحصول على معلومات بشأن خدمة معينة طبقا للتصنيف المركزي للمنتجات ولقائمة الخدمات المعدّة من أجل المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تجارة الخدمات ، في اطار جولة أوروغواي . ويستطيع المستخدم أيضا الحصول على الصورة البيانية للضوابط السارية في بلد ما بالنسبة لقطاعات خدمات معينة ، ومقارنتها بالصور البيانية المماثلة في بلدان أخرى . وإلى جانب ذلك ، يمكن استخراج بيانات عن البلدان التي تستخدم نوعا معينا من التدابير في قطاعات مختارة ، أو عن التدابير التي تؤثر على طريقة توريد معينة في قطاع ما و/أو في بلد ما . وسيعد شبت بالمصطلحات يقدم معلومات عن المصطلحات التي تحتاج الى تفسير .

١٤ - ومن المتوقع أن ينشأ عدد من الصعوبات العملية عند تجميع البيانات وتحديثها . فضخامة نطاق قاعدة البيانات ربما تجعل من التغطية الشاملة أمرا صعبا للغاية . وتتمثل التعقيدات الأخرى في التنوع الواسع للأدوات التنظيمية في معظم القطاعات ، وتغطية التدابير الواردة في التشريعات المحلية والضوابط التي تضعها الهيئات الخاصة لنفسها ، وصعوبات اللغة . ويمكن أيضا أن ينطوي تقديم البلدان للبيانات وتحديث المعلومات على صعوبات . وسيحتاج الأمر إلى وضع نظام لتصنيف

التدابير التي تؤثر على تجارة الخدمات لتيسير الحصول على المعلومات المتاحة . وثمة حاجة أيضا إلى توضيح الاجراءات الخاصة بتقييم كيفية تأثير تدبير ما على طرائق التوريد وعلى مدى اتساق هذا التدبير مع مبادئ التجارة المتعددة الأطراف .

١٥ - وتحدد المذكرة بعض الخيارات الرئيسية لمعالجة هذه المشاكل . وبما أن غالبية المصاعب المتوقعة تتعلق بنطاق قاعدة البيانات ، فإن الخيارات تنطوي أساسا على الحد من هذا النطاق من خلال ما يلي:

(أ) أن تقتصر تغطية قاعدة البيانات ، في المرحلة الأولية ، على عدد مختار من البلدان ؛ ومن الخيارات الممكنة لتحديد هذه البلدان ما يلي: '١' البلدان التي تتطوع لتقديم معلومات لقاعدة البيانات ؛ '٢' والبلدان التي تشكل أسواقا كبيرة محتملة لتصدير الخدمات من البلدان النامية ؛ '٣' والبلدان التي يسهل الحصول منها على معلومات بشأن الضوابط ؛

(ب) أن تقتصر التغطية على قطاعات مختارة في المرحلة الأولية فيمكن اختيار القطاعات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية على سبيل الأولوية . وقد ترغب اللجنة في النظر في اختيار القطاعات التي يسهل بالنسبة لها التعرف على المعلومات الخاصة بالضوابط ، ولكن التي لا توجد لديها وسائل مركزية ومنظمة للحصول على هذه المعلومات ؛

(ج) أن تقتصر المعلومات عن الضوابط التي تضعها الهيئات الخاصة لنفسها على أهم المهن ، وعلى السلطات التي تمنح التراخيص أو سلطات الاعتماد والتي تصدر اشتراطات ممارسة المهن ؛

(د) أن يُعتمد على المصادر الثانوية والتجميعية للحصول على معلومات بشأن الأنظمة إلى جانب الاستخدام المباشر للصكوك التنظيمية .

١٦ - وفي الختام ، تقترح المذكرة سلسلة من التوصيات المتعلقة بالعمل المقبل بشأن قاعدة البيانات ، لتنظر فيها اللجنة الدائمة . فهي تقترح ، أولا ، ترتيبات حكومية دولية واضحة لتجميع البيانات والتزويد بها ، نظرا لمدى انتشار الضوابط في مجال الخدمات ولاتساع نطاق قاعدة البيانات المقترحة: فلن يتسنى لأمانة الأونكتاد أن تقوم بالعمليات اللازمة لجمع البيانات ومعالجتها دون التعاون النشط من جانب جميع الحكومات الأعضاء ، بما في ذلك ترتيبات تقديم المعلومات عن الهياكل والصكوك التنظيمية الوطنية في تجارة الخدمات . وثانيا ، يحتاج الأمر إلى وضع طرائق محددة لهذا التعاون . ويمكن أن يقوم التنسيق من خلال نقاط اتصال في عواصم البلدان ؛ ويمكن أيضا انشاء آليات للترابط الفعال بين هذه النقاط وبين الأونكتاد . وثالثا ، يمكن للجنة الدائمة الاتفاق على جدول زمني تدرج بمقتضاه في قاعدة البيانات بلدان وقطاعات محددة . ويمكن أن يساعد ذلك في القيام بالأعمال التحضيرية الملائمة وتوجيه

الارشادات ، وخاصة في حالة البلدان التي قد تواجه صعوبات في جمع المعلومات والتزويد بها . ورابعا ، يمكن استكشاف امكانيات التعاون بين الأونكتاد وغيره من المحافل والوكالات الدولية العاملة في هذا المجال .

ثالثا - التحليل المقارن لقطاعات الخدمات

١٧ - عملا بما جاء في البند ٣(أ) من برنامج العمل ستقوم اللجنة الدائمة باجراء تحليل مقارن لقطاعات الخدمات في البلدان النامية ؛ وسيقوم هذا التحليل بما يلي: '١' بحث الدور الذي يؤديه قطاع الخدمات في المساهمة في النمو والتنمية المستدامة ، بما في ذلك بحث مساهمة قطاع الخدمات الانتاجية في تيسير القدرة التنافسية للقطاعات المنتجة للسلع ، وفي الاقتصاد ككل ؛ و'٢' تقييم جوانب الضعف والقدرات ؛ و'٣' تحديد السياسات اللازمة لمساعدة البلدان النامية في مجال تنمية قطاعات خدماتها القادرة على المنافسة وتعزيزها ، بما في ذلك الهياكل الاساسية المتصلة بالخدمات .

١٨ - وأعدت الأمانة مذكرة معلومات أساسية (TD/B/CN.4/23) لمساعدة اللجنة على استهلال عملها بشأن هذا الموضوع . ففي التزام كرتاخينا ، أقرت الحكومات بأنه ينبغي للبلدان النامية انتهاج سياسات تهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة لتنمية قطاعاتها الوطنية للخدمات . وبالاضافة إلى ذلك ، شُجِّع المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود لتعزيز القدرات الانتاجية والتصديرية لقطاعات الخدمات . وتشكل المذكرة نقطة انطلاق لعمل اللجنة في مجال تحديد العناصر اللازمة لخيارات السياسات الممكنة ، والرامية الى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في التزام كرتاخينا .

١٩ - وتعتمد المذكرة على العمل الذي سبق للأونكتاد الاضطلاع به في شكل سلسلة من الدراسات الوطنية والاقليمية والقطاعية بشأن الخدمات . وكانت هذه الدراسات استجابات محددة لشتى احتياجات آحاد البلدان والمناطق ، المقيَّدة بأهداف آحاد المشاريع وبمدى الموارد المالية . ولذلك ، فانها لا تشكل استقصاء منهجيا لقطاعات الخدمات في البلدان النامية . وتعكس المذكرة هذه الصورة ، وبالتالي فإن التوصيات الواردة فيها هي بالضرورة توصيات مؤقتة . وهي تهدف أساسا إلى مساعدة اللجنة الدائمة في تحديد اتجاه العمل المقبل بشأن خيارات التحليل والسياسات .

٢٠ - وقد جرى التسليم ، لفترة طويلة ، بأن تقديم خدمات الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية مهم بالنسبة للقدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية ، ولبلوغ أهداف استراتيجية مثل الأمن القومي ، وتحسين القطاعات الانتاجية ، وتنمية رأس المال البشري ، وتحسين فرص العمل ؛ كما أن هذه الخدمات مهمة بوجه عام لكونها تلبي

احتياجات السكان إلى تأمين أوسع نطاق ممكن من التغطية الجغرافية والاجتماعية ، وفي الوقت نفسه الابقاء على السيطرة على الخدمات الاستراتيجية وتأمين الموارد المالية اللازمة لتشغيل هذه العمليات . وأصبحت الحكومات الموردة الرئيسية للخدمات الأساسية في معظم البلدان ، المتقدمة والنامية على حد سواء .

٢١ - وفي الآونة الأخيرة ، أدّى ما يسمّى ب "ثورة الخدمات" إلى زيادة الوعي بتأثير الخدمات على ما يلي: (أ) مكاسب الانتاجية وزيادة المنافسة الدولية التي تتحقق من خلال الاستخدامات الملائمة للخدمات الانتاجية الرئيسية ؛ (ب) القدرة المحلية على توليد جزء متنام من القيمة المضافة إلى الاقتصاد بفعل أنشطة الخدمات ، والابقاء على هذا الجزء تحت اشراف الجهات الوطنية . وللزيادة المطردة في التداول التجاري للخدمات ، التي تغذيها أساسا أوجه التقدم في تكنولوجيات المعلومات ، تأثير على كل من استيراد وتصدير الخدمات من البلدان النامية . وقد اعتمدت البلدان النامية على الخدمات "المستوردة" واستكشفت في الوقت نفسه فرصا جديدة لتوسيع صادراتها من الخدمات . وقد زاد هذا الأمر من تعقيد المعضلة الناشئة عن الحاجة إلى توفير أوسع نطاق ممكن من التغطية بالخدمات الأساسية والاحتفاظ ، في نفس الوقت ، بأهداف السيادة الوطنية ، وتهيئة الظروف اللازمة لتشغيل هذه الأنشطة بكفاءة اقتصادية وبقدرة تنافسية .

٢٢ - وقد أدّى الضعف التقليدي لقطاعات الخدمات المحلية في البلدان النامية ، إلى جانب قصور الهياكل الأساسية - ولا سيما في مجال الاتصالات اللاسلكية - إلى الحد من قدرة هذه البلدان على توسيع صادراتها من الخدمات . ومن الممكن تحقيق نجاح أكبر في تداول العديد من الخدمات الكثيفة العمالة إذا ما أتيحت الهياكل الأساسية الملائمة . وينطبق ذلك على بعض الخدمات الأساسية مثل تصميم البرامج الجاهزة للحاسبات ، والمحاسبة ، وخدمات الهندسة والعمارة ، والتحويل الرقمي للبيانات ، وغير ذلك . وقد تفاقمت أوجه القصور في الهياكل الأساسية بسبب عدم وجود سياسات محددة موجهة نحو تحسين طرق الوصول الى التجارة العالمية في الخدمات وزيادة المشاركة فيها . وينطبق ذلك بوجه خاص على المجالات التي يمكن فيها للمصادر التقليدية للميزة التنافسية أن تعطي للعديد من البلدان النامية هامشا تنافسيا كبيرا في الخدمات الكثيفة العمالة التي يمكن أن تستفيد من وفرة الموارد البشرية وتوافر المهنيين المهرة في مجالات عديدة . ولا تستغل المزايا التنافسية الناشئة عن الموقع الجغرافي استغلالا كاملا في جميع الأحوال لأن الامكانات الكبيرة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي في مجال الخدمات لم تطوّر بشكل كاف .

٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك ، ثمة عقبات خارجية عديدة تحول دون التحقيق الكامل لامكانات البلدان النامية في مجال تصدير الخدمات . ذلك أن صعوبات الحصول على التكنولوجيات الحديثة وعلى طرق الوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع تجعل من الصعب على مصدّري الخدمات المحتملين اختراق الأسواق الأجنبية وزيادة مشاركتهم في التجارة العالمية في الخدمات . وفي العديد من المجالات ، تتفاقم أوجه القصور هذه بفعل المشاكل المرتبطة بتركيز السوق والممارسات المضادة للمنافسة . وتعتبر الحواجز التي تؤثر مباشرة على أساليب التوريد خطيرة بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية ، ولا سيما الحواجز التي تؤثر على الصادرات من الخدمات من خلال تنقل الأشخاص المؤقت . ويزداد انتشار الحواجز المفروضة على تنقل الأشخاص ، ممّا يتناقض تناقضا حادا مع زيادة حركة رؤوس الأموال والمعلومات حول العالم . ويهدد تشديد قوانين الهجرة بوجه عام بتقييد حجم تجارة الخدمات التي تتم من خلال تنقلات الأشخاص الطبيعيين . ويستفيد كثيرون من منتجي الخدمات في البلدان المتقدمة من الدعم الذي تقدمه لهم بلدانهم في مجالات معينة ، مثل الاعانات الحكومية ، والمعاملة الضريبية التفضيلية ، وتيسير الحصول على رؤوس الأموال ، أو من ترتيبات بين الشركات تهدف إلى ضمان الأسواق في مواقع جغرافية متنوعة في العالم .

٣٤ - وربما يحتاج الأمر إلى أن تسعى السياسات التجارية الموجهة نحو توسيع صادرات الخدمات من البلدان النامية الى أن تأخذ في الاعتبار ، ضمن جملة أمور ، العوامل المبينة أعلاه . وقد نفّذ عدد قليل من البلدان النامية استراتيجيات ناجحة جدا لتحقيق هذا الغرض من خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي وتوافر العاملين المهرة والكفاءات اللغوية وجودة الهياكل الأساسية . وكانت بعض الاستراتيجيات تهدف إلى الاستفادة من الفرص التي تقدمها اتفاقات التعاون الاقليمي ودون الاقليمي ، والى التغلب على التفاوتات في المنافسة وطرق الوصول الى الأسواق في مجال التجارة الدولية للخدمات .

٣٥ - وربما يحتاج تطوير السياسات المتعلقة بالخدمات ، ومواصلة التعاون الفعال والتفاوض على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والمتعددة الأطراف إلى تحليل متعمق لعدد من القضايا . فعلى الصعيد الدولي ، تدعو مفاوضات جولة أوروغواي بشأن وضع اتفاق عام لتجارة الخدمات الى تقييم الفرص التجارية المتاحة في الاتفاق . وربما يكون من الضروري أيضا تحديد التدابير التي تؤثر على تجارة الخدمات وذلك ، على سبيل المثال ، من خلال انشاء قاعدة للبيانات لتعزيز الشفافية . وقد تم بالفعل تحديد بعض القضايا في برنامج عمل اللجنة الدائمة . كما أن تأثير السياسات الموجهة نحو السوق وتأثير تحرير التجارة على تعزيز قطاعات الخدمات أمران جديران بالتحليل . ويمكن أن يدعم ذلك بتبادل الخبرات . ويمكن اجراء دراسة مفصّلة لتأثير

الاعانات على تجارة الخدمات وتأثير الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في مساعيها الرامية الى زيادة مشاركتها في التجارة العالمية في الخدمات ، بما في ذلك أساليب تحسين طرق الوصول الى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع واستخدامها ، وتيسير تصدير الخدمات من خلال التنقل المؤقت للعاملين . ويمكن أن يكون تحليل دور المشاريع المشتركة ، ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتحديث الخدمات في البلدان النامية ، مفيدا أيضا في هذا السياق . ولدى الاضطلاع بهذه المهام ، يمكن ايلاء اهتمام خاص الى مشاكل أقل البلدان نموا .

٣٦ - إن التحليل المقارن لقطاعات الخدمات في البلدان النامية يهدف إلى تحديد السياسات اللازمة لمساعدة البلدان النامية في مجال تنمية قطاعات خدماتها القادرة على المنافسة وتعزيزها (البند ٣(أ) من برنامج العمل) . ولدى اجراء هذا التحليل ، يمكن للجنة أن تعتمد على العمل الذي سبق للأونكتاد الاضطلاع به (انظر الخلاصة في الوثيقة TD/B/CN.4/23) ، وعلى الدراسات المحددة الجاري اعدادها في اطار البند ٣ من برنامج العمل . وقد ترغب اللجنة ، بغية تنظيم عملها بشكل منهجي ، ان تنظر في امكانية الربط بين العمل الواجب القيام به في اطار هذا البند والعمل الجاري في اطار بنود أخرى ، وان تحدد عند ذلك القضايا ذات الأولوية .

٣٧ - وربما ترغب اللجنة كذلك في بحث الاستراتيجيات والسياسات التي يستخدمها سائر البلدان لتعزيز القدرة التنافسية لقطاعات الخدمات . ويمكن أن يتم ذلك على أساس تقارير تقدمها الدول الأعضاء ، بما فيها البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء ، وكذلك على أساس دراسات أخرى تعدّها الأمانة . وبعد بحث الجوانب التحليلية (البند ٣ من برنامج العمل) ، ربما ترغب اللجنة في دراسة أوجه القوة والضعف في البلدان النامية في قطاعات محددة من قطاعات الخدمات ، على أساس الدراسات التي تعدها الأمانة والمعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية . وبذلك ، يمكن اعطاء الأولوية الى القطاعات ذات الدور الرئيسي في عملية التنمية ، والقطاعات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية وامكانات تصديرية . وبربط العمل المقبل في اطار هذا البند ببرنامج العمل الحالي ، قد ترغب اللجنة في ايلاء اهتمام خاص الى تقييم تأثير التحرير التدريجي لنظم التجارة والواردات من الخدمات على تنمية قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة . ومن المهم بوجه خاص في هذا الصدد بحث الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية والتي تحول دون زيادة مشاركتها في التجارة العالمية في الخدمات (البند ٣(ز)) .

رابعا - تأثير الاعانات على تجارة الخدمات

٢٨ - ستقوم اللجنة الدائمة ، في اطار البند ٣(د) من برنامج عملها ، بدراسة تأثير الاعانات على التجارة في الخدمات ، ولا سيما على الصادرات من البلدان النامية . وباستثناء بعض القطاعات التي بُحثت فيها تدابير الاعانات بحثا جيدا ، لم تُجر سوى دراسات قليلة لتحديد الاعانات التي تؤثر على تجارة الخدمات أو لتقييم تأثيرها التجاري . وفي جولة أوروغواي ، أجّل المفاوضون التفاوض بشأن الضوابط المحددة المتعلقة باعانات الخدمات ؛ وستلزم المادة الخامسة عشرة من مشروع الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات الدول الأعضاء بالتفاوض في المستقبل بغرض وضع الضوابط المتعددة الأطراف اللازمة لتفادي ما يترتب على الاعانات من آثار مشوهة للتجارة .

٢٩ - وقد أشارت الدراسة التجريبية (UNCTAD/SDD/SER/3) ، التي أعدتها الأمانة كأساس لمناقشة هذا البند ، إلى أن المجتمع الدولي كان يواجه عادة صعوبات في وضع الضوابط بشأن الاعانات المدفوعة على السلع أو الخدمات ، وذلك بسبب عدم اتفاق الآراء حول الدور الحكومي الملائم لبلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية . ويمثل الاتفاق الخاص بالاعانات والتدابير المضادة ، الذي يتضمنه مشروع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي والذي ينطبق على تجارة السلع ، اتفاق الآراء الدولي في هذا المجال . ويمكن ، إلى حد بعيد ، تطبيق المفاهيم الواردة فيه على تجارة الخدمات . ولكن يجب ألاّ يغيب عن الأذهان أن تعريف تجارة الخدمات الوارد في الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات يعرِّف هذه التجارة بأنها تشمل الحضور التجاري وتنقّل الأشخاص الطبيعيين ؛ وعلى سبيل المثال ، فان المزايا التي تقدمها الحكومات لتشغيل فروع الشركات المحلية في الخارج أو لسفر الأشخاص الذين يورّدون الخدمات تعتبر أيضا بمثابة اعانات لتجارة الخدمات .

٣٠ - وقد بيّنت البحوث الأولية وجود مجموعة متنوعة من الاعانات السائدة في عدد من قطاعات الخدمات المختلفة . وقد حددت الدراسة ، بوجه خاص ، ما يلي: (أ) اعانات لخدمات الهياكل الأساسية ، مثل النقل والاتصالات اللاسلكية ، (ب) واعانات "لتنمية أسواق الصادرات" ، مثل المساعدة المالية الحكومية من أجل اجراء دراسات الجدوى ، واعداد العطاءات ، واقتراحات المشاريع ، الخ ، ولا سيّما في قطاعات مثل البناء والتصميم الهندسي ، (ج) واعانات الخدمات الاعلامية ، مثل انتاج الأفلام ، والاعلان والنشر ، في شكل منح مباشرة ، والرسوم البريدية المدعومة ، الخ ، (د) والاعانات المقدمة لقطاع الخدمات المالية وذلك ، على سبيل المثال ، من خلال النظام الضريبي ، وأهمها اعانات معالجة الخسائر المرحّلة من فترة ضريبية إلى أخرى ، (هـ) واعانات السلع التي يمكن أن تشكل اعانات للخدمات المتداولة تجاريا ، مثل تقديم الاعانات لبناء وصيانة السفن والطائرات ، والقروض الميسَّرة والمساعدات الأخرى في مجال بناء الفنادق ، الخ .

٣١ - وتعالج الدراسة المشاكل المرتبطة بحساب تأثير الاعانات على التجارة في الخدمات وتصف عددا من الممارسات المعمول بها في بعض البلدان التي وضعت تشريعات أو اتخذت اجراءات محددة للتصدي لموضوع الاعانات أو الإغراق في مجال الصادرات من الخدمات . وتتناول الدراسة أيضا التجاوزات الواضحة في النظم الحالية الخاصة بالاعانات/الرسوم التعويضية وبمكافحة الإغراق من حيث علاقتها بالسلع ، وهي التجاوزات التي ينبغي تفاديها عند التعامل مع اعانات الخدمات . وتقترح الدراسة كذلك مزيدا من العمل لتحديد الاعانات وتأثيرها على القطاعات المشار اليها أعلاه . ويمكن انجاز هذا العمل من خلال عروض يقدمها أعضاء اللجنة أو من خلال الدراسات الافرادية .

٣٢ - وتعالج الدراسة المنهجيات الواجب اتباعها لدى تحديد أثر الإغراق والاعانات في تشويه التجارة . وربما لا تربط المنهجيات التقليدية بين الاعانات والانتاج أو التصدير (مثل الاعفاء الضريبي أو الخصم الضريبي على الانتاج أو على صادرات الخدمات الأخرى) . وفي القطاعات التي تنقل فيها الخدمات الكترونيا ، يمكن أن يصبح تحديد هذا التأثير مسألة معقدة . ذلك أن العديد من الخدمات تنتج إلى أن تكون مصممة بالضبط وفقا لاحتياجات مستخدم نهائي معيّن (تصميم الخدمة حسب رغبة العميل) ، الأمر الذي يجعل من الصعب الى حد ما حساب "سعر الوحدة" . إن تحديد الاعانات المرتبطة بالخدمات ، ولا سيما الخدمات القائمة على المعلومات/المعرفة والمنقولة الكترونيا ، يطرح مشاكل ستحتاج إلى المزيد من الدراسات والتحليلات الموسعة .

٣٣ - وتؤكد الدراسة التجريبية على الحاجة إلى توخي المزيد من المنهجية في تحديد اعانات انتاج الخدمات والتجارة فيها ، كشرط مسبق لتنفيذ البند ٣(د) من برنامج عمل اللجنة الدائمة . وربما يحتاج الأمر إلى قيام الأمانة بعمل اضافي لمساعدة اللجنة ، بما في ذلك استعراض المنشورات المتاحة في مجال اعانات الخدمات ، والدراسات الافرادية ذات الاتجاه القطاعي ، مع التركيز على القطاعات ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية والقطاعات التي يلاحظ فيها أن للاعانات تأثيرا رئيسيا . ويمكن أن يشمل العمل المقبل أيضا بحث القضايا التي تتعلق ، على وجه التحديد ، بتجارة الخدمات مثل القضايا الناشئة عن أساليب التوريد . ويمكن للجنة الدائمة تقديم ارشادات بشأن العمل المقبل في اطار هذا البند والسعي إلى التعاون مع منظمات دولية أخرى وبلدان رئيسية تتوافر لديها نظم ادارية تتصف بدرجة عالية من الشفافية .

خامسا - <u>الانتقال المؤقت للأشخاص كموردين للخدمات</u>

٣٤ - في اطار البند ٣(ح) من برنامج العمل ، ستقوم اللجنة الدائمة بتحديد وتحليل الامكانيات المتاحة لصادرات الخدمات من البلدان النامية عن طريق الانتقال المؤقت للأشخاص كمورّدين للخدمات ، سواء كموردين فرديين للخدمات أو كموظفين ؛ وتحليل

التدابير التي تؤثر في قدرتها على تصدير مثل هذه الخدمات بسبب الحواجز التي تعترض الانتقال المؤقت للأشخاص عبر الحدود الوطنية من أجل توريد الخدمات .

٣٥ - وقد أعدت الأمانة مذكرة (TD/B/CN.4/24) لمساعدة اللجنة على بدء العمل فيما يتعلق بهذا الموضوع . وكخطوة أولى ، تصف المذكرة "اشكالية" التجارة في الخدمات التي تتم من خلال التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين . وقد بحثت عدة جوانب مثل (أ) أهمية التنقل المؤقت للأشخاص من البلدان النامية ، (ب) والقطاعات التي يتركز فيها هذا التنقل المؤقت ، (ج) والخصائص العامة لقوانين الهجرة المتعلقة بالتنقل المؤقت لموردي الخدمات ، بما في ذلك تحديد القطاعات التي تتجه إلى الاستفادة من معاملة أكثر رعاية ، (د) والاتفاقات الدولية والاقليمية ودون الاقليمية والثنائية المتعلقة بتنقل الأشخاص . ويعني التنقل الدولي للعمالة التغيير المؤقت لمواقع موردي الخدمات ، ولكنه يستبعد الهجرة الدائمة . وقد أقرت مفاوضات جولة أوروغواي أن تنقل الأشخاص يشكل "أسلوبا لتوريد" الخدمات .

٣٦ - وقد استطاعت بلدان نامية عديدة زيادة صادراتها والتنافس على المستوى الدولي في تجارة السلع . ومع ذلك ، وعلى الرغم من الميزة النسبية التي تتمتع بها غالبية البلدان النامية والتي تتمثل في وفرة الأيدي العاملة غير المدربة وبعض أنواع الأيدي العاملة المدربة ، فانها تجد من الصعب تحصيل كل المكاسب التي تحققها التجارة الدولية في الخدمات إذا انطوت هذه التجارة على التنقل المادي للأشخاص عبر الحدود ، وذلك بسبب فرض عدد كبير من القيود على تنقل العاملين . ويؤدي ذلك إلى تقليل فرص نمو شركات البلدان النامية في عدد من قطاعات الخدمات التي تعتمد فيها التجارة اعتمادا كبيرا على سهولة تنقل الأشخاص عبر الحدود . وثمة مسألة يتعين معالجتها هي معرفة ما إذا كانت البلدان النامية تستطيع أن تحقق ، كما في حالة السلع ، مكاسب كاملة من أسواق تصدير الخدمات على أساس انخفاض تكلفة ايديها العاملة غير المدربة ، أو المدربة ، أو المدربة تدريبا عاليا .

٣٧ - ويعتمد العديد من البلدان النامية اعتمادا شديدا على تنقل الأشخاص عبر الحدود في جلب الحصائل من صادرات الخدمات . وبالنسبة للعديد منها - ولا سيما أقل البلدان نموا - تعتبر التحويلات - وهي الجزء الذي يحوّله العمال المهاجرون من أجورهم من بلد العمل الى بلد المنشأ - مهمة بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي وإلى مجموع حصائل الصادرات ، وبذلك فانها تشكل فرصة جذابة للتنمية الاقتصادية . وهذه "التدفقات التجارية" تحسب على أساس المدفوعات التي يحولها الرعايا المقيمون أو العاملون في بلدان أجنبية ، وهي لا تبين الأهمية الكاملة لتنقل الأشخاص باعتباره أسلوبا لتوريد الخدمات: فالعديد من الخدمات المقدمة من أشخاص على أساس مؤقت في

بلد أجنبي ينعكس في شكل مدفوعات إلى شركة ما عن خدمات مقدمة ؛ وفي حالات عديدة ، يمكن ألاّ يشكل عنصر تنقل الأشخاص سوى جزء من الصفقة النهائية المتعلقة بالخدمات .

٣٨ - وليس التنقل المؤقت للأشخاص عبر الحدود الوطنية مهما فحسب ولكن حجمه يتزايد باطراد مع الاتجاه نحو عولمة الأسواق . كما أنه لا يتم في اتجاه واحد فقط . ولم يقتصر النمو في التنقل المؤقت للأشخاص على التنقل المرتبط بشركات التصدير ، حتى وإن كانت شركات لتصدير العمالة ، ولكنه يشمل التنقل الناتج عن رغبة أصحاب المصانع والمستثمرين في تشغيل عملياتهم في البلدان الأجنبية بواسطة العاملين التابعين لهم ، وفي توفير ما يلزم لصيانة السلع المصدّرة . وربما تجد البلدان المتقدمة التي تواجه نقصا في العاملين المدربين في قطاعات الخدمات الكثيفة العمالة ، مثل البناء والتدريس والتمريض وتصميم البرامج الجاهزة للحاسبات الالكترونية وتشغيل هذه الحاسبات ، أن من مصلحتها تشجيع تقسيم العمل في قطاعات الخدمات بما يحقق مكاسب للطرفين . ويمكن أن يهيئ ذلك امكانيات للبلدان النامية لزيادة نصيبها من التجارة العالمية في الخدمات .

٣٩ - ومن وجهة نظر البلدان النامية ، تعتبر هجرة العاملين المدربين الى عدد متزايد من البلدان المتقدمة بمثابة "استنزاف للعقول" أو "نقل عكسي للتكنولوجيا" . ومع ذلك ، يمكن أن يساعد تنظيم التنقل المؤقت للأشخاص عن طريق الشركات لتقديم خدمات محددة في الخارج على اكتساب المهارات . ولن يحتاج الأفراد الى الاقامة الدائمة في بلدان أجنبية . وتستطيع شركات الخدمات أيضا زيادة قدرتها التنافسية على أساس رأس المال البشري الذي يمثله العاملون فيها والدراية التنظيمية والتقنية التي اكتسبتها الشركة ذاتها .

٤٠ - ويتبين من دراسة قوانين ولوائح البلدان المتقدمة بشأن دخول الأشخاص مؤقتا الى تلك البلدان اتجاه عام الى الغاء الهجرة بقصد التوطن . ويتزايد تطبيق السياسات الانتقائية التي تحبذ دخول الأيدي العاملة المدربة تدريبا عاليا . وكانت الأيدي العاملة من هذا النوع تتنقل ، في حالات عديدة ، من خلال قنوات أنشأتها وأدارتها شركات كبيرة . ويعتمد دخولها أساسا على اختيار "الاحتياجات الاقتصادية" أو "سوق العمالة" ، ويشمل فئة محددة من الأشخاص مثل رجال الأعمال الزائرين . والعاملين المحوّلين من الشركات وبائعي الخدمات من مندوبي المبيعات الأجانب الممثلين لمورِّد خدمات معيّن . وفي بعض الحالات ، تحدد القوانين فئات خاصة من المهنيين تكون تسهيلات الدخول المؤقت ميسرة لهم أكثر من المعتاد . وتشمل هذه الفئات العاملين المحوّلين من الشركات مثل كبار المديرين أو التقنيين ، أو الفنانين أو المعلمين ذوي المهارات الخاصة . ويجوز اعفاء مهن محددة أو قطاعات معينة من اشتراطات تراخيص

العمل ، بسبب نقص العمالة أو لاحتياجات محددة ، مثل العاملين الطبيين (وخاصة في مجال التمريض) وعمّال الفنادق والمطاعم . وبالاضافة إلى ذلك ، ينظم دخول العمال المؤقت من خلال اتفاقات ثنائية تنص على حصص عددية لدخول العمال الموسميين أو غيرهم من العمال المؤقتين من بلدان معينة .

٤١ - وقد أدرجت بدرجات متفاوتة ، الأحكام الناظمة لتنقل الأشخاص كموردين للخدمات في الاتفاقات الاقليمية ودون الاقليمية . وتقدم الوثيقة TD/B/CN.4/24 وصفا للنهج المتبع في اطار بعض هذه الاتفاقات ، بما في ذلك اتفاقات الجماعة الأوروبية ، والمجال الاقتصادي الأوروبي ، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، وكذلك الاتفاقات دون الاقليمية فيما بين البلدان النامية .

٤٢ - وتشكل الحواجز أمام التنقل المؤقت للأشخاص ، الناشئة عن قوانين ولوائح الهجرة ، عقبة رئيسية تحول دون تحقيق القدرة التنافسية للبلدان النامية في مجال الخدمات الكثيفة العمالة . ويقرّ مشروع "الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات" ، الناتج عن جولة أوروغواي ، بأن تنقل "الأشخاص الطبيعيين" لتوريد الخدمات في بلد آخر يشكل "تجارة" في الخدمات ، وأن شروط دخول هؤلاء الأشخاص هي موضوع مشروع للتفاوض بشأن التنازلات التجارية . ويعتبر ذلك خطوة إلى الأمام في سبيل مساعدة البلدان النامية على زيادة مشاركتها في التجارة العالمية في الخدمات . ويعرِّف مشروع "الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات" "التجارة في الخدمات" بأنها تشمل "قيام الأشخاص الطبيعيين من رعايا أحد الأطراف بتوريد خدمات في أراضي طرف آخر" . وبذلك ، يمكن التفاوض بشأن تنقل الأشخاص على أساس أفقي أو قطاعي أو شبه قطاعي . ويرد في "مرفق خاص بتنقل الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات في اطار الاتفاق" تعريف لنطاق الاتفاق (أي أنه لا ينطبق على التدابير التي تؤثر على الأشخاص الطبيعيين الذين يسعون للحصول على عمل في سوق العمالة في بلد طرف ، ولا ينطبق على التدابير الخاصة بالمواطنية أو الاقامة أو العمل الدائم) . وهو يقدم ارشادات بشأن التفاوض على التزامات محددة . ومن شأن ادراج "الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات" في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي أن يرسي التنازلات الخاصة بتنقل الأشخاص بوصفه جزءا من التوازن الشامل لحقوق والتزامات التجارة ، لا بوصفه مسألة تتعلق ، على وجه الحصر ، بقوانين الهجرة . بيد أن العروض المشروطة المقدمة من البلدان المتقدمة هي ذات طابع أفقي وتهدف أساسا الى تسهيل عمليات النقل بين الشركات ؛ وإذا أريد لهذه العروض أن تكون مفيدة فعلا للبلدان النامية ، فينبغي تحسينها بإضافة قدر من الخصوصية القطاعية .

٤٣ - ويمكن للسياسات الوطنية الملائمة ، الرامية الى تمكين البلدان النامية من الاستفادة من فرص الوصول الى الأسواق ، أن تشمل تعزيز (أ) شركات الخدمات الموجهة

نحو تصدير العمالة و(ب) صادرات خدمات العمالة الى الخارج . وبالنسبة لبلدان عديدة ، قد توجد أكبر فرص تصدير خدمات العمالة في سياق الأسواق الاقليمية الداخلة في اطار ترتيبات التكامل الاقليمي . وتغطي الترتيبات الاقليمية والتفضيلية فيما بين البلدان النامية التجارة في الخدمات ، بما في ذلك تنقل الأيدي العاملة ، بدرجات متفاوتة . ولدى البعض منها أحكام متحررة نسبيا في هذا المجال (انظر أيضا الفقرة ٤٣ أعلاه) .

٤٤ - وكيما يتسنى للجنة الاضطلاع بولايتها بشكل فعال ، حسبما اقترح في الوثيقة TD/B/CN.4/24 ، ربما ترغب في الشروع في تحديد المهن والقطاعات التي تكون فيها تسهيلات الدخول المؤقت متحررة نسبيا . ويمكن أن يسهم أعضاء اللجنة في تقديم معلومات عن أحكام القوانين واللوائح السارية في بلدانهم بشأن التنقل المؤقت للأيدي العاملة . ويمكن أن تحدد اللجنة امكانيات تحرير أنشطة الخدمات بما يحقق المنفعة المتبادلة ، وذلك بالنسبة للأنشطة التي تتمتع البلدان النامية فيها بميزة نسبية والتي تواجه فيها البلدان المتقدمة نقصا خطيرا . (انظر أيضا الفقرة ٤٠) . ويمكن أيضا طلب المزيد من المعلومات من أعضاء اللجنة فيما يتعلق بما يلي: (أ) ادراج التنقل المؤقت للأشخاص في الاتفاقات التجارية ، (ب) ما يصادف من مشاكل في اختراق الأسواق الأجنبية ، (ج) والقطاعات التي تعتمد فيها التجارة اعتمادا شديدا على تنقل الأشخاص المؤقت . ويمكن أن تبحث اللجنة كيفية مساعدة البلدان النامية على الاستفادة بفعالية من الالتزامات في هذا المجال من خلال تنمية مشاريع الخدمات ومن خلال تنظيم التنقل المؤقت للأيدي العاملة .

سادسا - <u>تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها</u>

٤٥ - ستقوم اللجنة الدائمة بموجب البند ٣(ط) من برنامج عملها بتحليل العمليات الجارية المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات وتحقيق التناسق فيها .

٤٦ - وأعدت الأمانة بغية التحضير لإجراء هذا التحليل مذكرة (UNCTAD/SDD/SER/20) ، تقدم معلومات أساسية عن تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها . وتغطي المذكرة القوانين والأنظمة في قطاع الخدمات المهنية ، وتؤكد على القوانين والأنظمة المتعلقة بالمؤهلات والمعايير ، وتعرض بايجاز مبادرات الحكومات والقطاع الخاص الرامية الى تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها ، كما تقدم استنتاجات وتوصيات أولية تتعلق بالمجالات التي يمكن للجنة الدائمة أن تضطلع بأعمال مقبلة فيها . كما أدرجت الأمانة استعراضا للإجراءات ذات الصلة التي اتخذت على المستوى الحكومي ، أي اتفاقات التكامل التجاري والسوقي على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي بشأن تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها .

٤٧ - إن الممارسين في ميادين المحاسبة والقانون والطب والهندسة المعمارية والتشييد والهندسة المدنية والتعليم يطلبون عادة شهادات اعتماد من قبل الحكومات أو الرابطات المهنية القانونية تتخذ شكل الدبلومات والشهادات والتراخيص . وهذه الأخيرة منظمة الى حد كبير . ويمكن أن يشكل اختلاف نظم ومعايير المؤهلات فيما بين البلدان عقبة أمام تحرير التجارة في الخدمات . فقد وضعت بعض المؤهلات والمعايير لحماية المستهلك وتوفير المسؤولية المدنية . ويتطلب بعض الخدمات المهنية معرفة محلية صميمية بالبيئات القانونية والاقتصادية والجغرافية ، ومن ثم ، فقد وضعت نظم ومعايير المؤهلات لتغي بهذه المتطلبات ، ولتشمل أيضا المعارف اللازمة عالميا . ومع ذلك ، فإن التجارة تتأثر في كثير من الأحيان بتدابير أنظمة تتجاوز التدابير والأنظمة المتعلقة بكفاءة ممارسي الخدمات . وتشمل هذه التدابير والأنظمة ما يلي: '١' متطلبات الاقامة ، '٢' متطلبات تأشيرات الدخول وتصاريح العمل ، '٣' القيود المتعلقة بإقامة الأنشطة وبمجال هذه الأنشطة ، '٤' القيود المفروضة على تدفقات البيانات عبر الحدود ، '٥' القيود المفروضة على نقل رؤوس الأموال ، '٦' الحظر المفروض على غير المواطنين الحاصلين على مؤهلات محلية ، '٧' القيود المفروضة على الاستخدام الدولي لأسماء الشركات '٨' التمييز الضريبي ، '٩' الترخيص التمييزي للشركات ، '١٠' حظر المواد الاعلامية المنتجة في الخارج ، و'١١' محاباة الوكالات المحلية في عمليات الشراء الحكومية . وبغية إزالة الحواجز الموضوعة أمام التجارة في الخدمات المهنية ، يتعين تقييم الأنظمة والتدابير ذات الصلة تقييما متعمقا . وفي عملية تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها يتمثل أحد الجوانب الرئيسية في وضع معايير دنيا وشروط تتعلق بالمعارف المحلية ، وبالاضافة الى ذلك ، يتعين ، على نحو موازٍ ، تناول القيود التي تؤثر على التجارة في الخدمات المهنية في جميع وسائط التوريد ، ولئن كان تنسيق المؤهلات والاعتراف بها يمثل جانبا هاما في تحرير التجارة في الخدمات المهنية ، فإنه يتعين أيضا معالجة العقبات الأخرى التي تعترض التجارة في الخدمات المهنية في أية مبادرة تستهدف تحرير التجارة في هذه الخدمات .

٤٨ - لقد عولجت مسألة تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها بالنسبة للخدمات المهنية المعتمدة كمسألة هامة في الجهود المتعددة الأطراف المبذولة من أجل تحرير التجارة في الخدمات . وتشجع المادة السابعة من مشروع "الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات" الاعتراف بالتعليم والخبرة المكتسبين ، وبالشروط التي يتم الوفاء بها ، وبالتراخيص أو الشهادات التي تُمنح في بلد معين . وتدعو الأطراف الى تحسين الشفافية في القواعد والأنظمة والتدابير المحلية التي تؤثر على الخدمات ، وتحدد الهدف من القيام ، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، بوضع واعتماد أنماط ومعايير دولية مشتركة سواء من أجل تحقيق هذا

الاعتراف أو بالنسبة لممارسة أنواع التجارة في الخدمات أو المهن المتعلقة بها . وبالاضافة الى ذلك ، تشجع المادة الثامنة عشرة من مشروع الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات الأطراف على التفاوض من أجل التوصل الى التزامات فيما يتعلق بالتدابير التي تؤثر على التجارة في الخدمات التي لا تخضع للجدولة في اطار المادة السادسة عشرة (الوصول الى الأسواق) ، والمادة السابعة عشرة (المعاملة الوطنية) بما في ذلك التدابير المتعلقة بالمؤهلات ، أو المعايير أو المسائل المتعلقة بالتراخيص . وقدمت أثناء المفاوضات الخاصة بالالتزامات الأولية طلبات تتعلق بالاعتراف بالمؤهلات في طائفة متنوعة من القطاعات تشمل المحاسبة ، والهندسة المعمارية ، والهندسة المدنية ، والخدمات القانونية ، الخ .

٤٩ - واستهدفت بعض المبادرات التي قُدمت في إطار اتفاقات التكامل التجاري والسوقي الاقليمية الاعتراف بالمؤهلات الخاصة بالخدمات المهنية وتحقيق التناسق فيها مع الغاء الأنظمة التي تتخذ موقفا تمييزيا ضد موردي الخدمات الأجانب من حيث الوصول الى السوق والمشاركة في العمليات . وتتجسد الامثلة على ذلك في المبادرات التي تم القيام بها في إطار الجماعة الأوروبية ، والمجال الاقتصادي الأوروبي ، واتفاق التكامل الاقتصادي الأوثق بين استراليا ونيوزيلندا ، واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا ، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (قارن الفقرة ٤٣) . وتشير التجارب المستمدة منها في التفاوض بشأن تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها الى وجوب ايلاء الاعتبار ليس فقط للمؤهلات في حد ذاتها وانما أيضا لعوامل وضع المعايير مثل متطلبات التعليم والتدريب ، وكذلك لهيكل أنشطة الخدمات . ويزيد هذا من تعقد العملية . ولئن كانت بعض اتفاقات التجارة قد استهدفت تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها فيما بين البلدان الموقعة ، فلا يزال يتعين القيام بالكثير من الأعمال اللازمة لتحقيق هذا الهدف .

٥٠ - وتنطوي التجارة في خدمة مهنية ما ، أحيانا ، على قدر ضئيل جدا من انتقال العاملين المعتمدين ، لأن قدرا رئيسيا من العمل يمكن أن يؤديه آخرون محليا أو يُرسل كتدفقات بيانات عبر الحدود أو يسلم من قِبَل عاملين تقنيين غير معتمدين . إلا أنه بالنسبة لخدمات مثل التشييد والهندسة المدنية يمكن أن يكون لتحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها تأثير كبير على التصدير ، لأن الوفاء بشروط المؤهلات يمثل عاملا هاما في القدرة على التقدم بعروض للظفر بعقود في الأسواق الأجنبية . ولا يوجد سوى القليل من المعلومات عن كيفية حدوث التجارة في مختلف الخدمات المهنية ، ويؤدي هذا الى تعويق الجهود المبذولة من أجل تقييم أهمية تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها . وقد يكون من المفيد دراسة أشكال التجارة في الخدمات المهنية من أجل تقييم كيفية تأثير الأنظمة والتدابير ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمؤهلات

والمعايير ، على التجارة . فمن شأن فهم كيفية تأثير تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها على مختلف الخدمات المهنية أن يسهل تحديد الأولويات من أجل الأعمال المقبلة وفقا لهذه الخطوط .

٥١ - باستثناء المعلومات المتعلقة بالمحاسبة ، لا تتوفر إلا معلومات محدودة الى حد ما عن كيفية نظر الرابطات المهنية إلى مسألة تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها . فالرابطات المهنية للمحاسبة أصبحت نشطة على المستوى الدولي في تناول هذه المشاكل . وربما يعكس هذا جزئيا تعرضها الدولي الطويل للتجارة في الخدمات ووجود الشبكات العالمية لشركات المحاسبة الكبرى . وبالنسبة للخدمات المهنية الأخرى تعتبر الأنشطة التي تؤدى على المستوى الدولي فيما يتعلق بتحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها أقل بروزا .

٥٢ - وتخلص المذكرة الى أنه بغية تحديد خيارات واضحة للسياسة العامة على المستويين الوطني والدولي ، يلزم القيام بأعمال أخرى لا سيما بشأن قضيتين: (أ) ما هي الخدمات التي يتعين منحها الأولوية فيما يتعلق بتحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها؟ ، و(ب) ما هي مسارات السياسة العامة المستصوبة بالنسبة للبلدان النامية لدى تناول قضية تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها؟ وتقوم الأمانة بجمع المعلومات عن المؤهلات المهنية ، كما قد ترغب اللجنة الدائمة في تشجيع الحكومات الأعضاء على تزويد الأمانة بالمعلومات عن الرابطات المهنية في بلدانها ، أي المعلومات التي تشمل أسماء هذه الرابطات وعناوينها وأهدافها والاجراءات التي تتبعها ومدى مشاركتها في الاعتراف بالمؤهلات وتحقيق التناسق فيها . وقد ترغب اللجنة الدائمة في دعوة الرابطات المهنية الدولية والاقليمية الرئيسية الى تقديم عروض عن القضايا الرئيسية التي تتعلق بتحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها ، وأن تتعرف على وجهات نظرها فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للأونكتاد تقديم المساعدة في هذا المجال . كما قد ترغب اللجنة الدائمة في دراسة الفوائد التي تعود على البلدان النامية من الاجراءات المتعددة الأطراف في مجال تحقيق التناسق في المؤهلات والاعتراف بها من أجل تقديم توصيات بشأن خيارات السياسة العامة . ويمكن لقاعدة البيانات المتعلقة بالتدابير التي تؤثر على التجارة في الخدمات ، المتوخاة في إطار البند ٣(ب) من برنامج عمل اللجنة الدائمة ، أن تمنح الأولوية لإدراج الخدمات الخاضعة لمتطلبات تقديم التراخيص والشهادات .

سابعا - <u>التعاون بشأن الخدمات على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي والاقاليمي</u>

٥٣ - ستقوم اللجنة الدائمة في إطار البند ٣(ي) من برنامج عملها بتحديد وتحليل السياسات الرامية الى تعزيز التعاون بشأن الخدمات على الصعيد الاقليمي ودون

الاقليمي والاقاليمي ، بما في ذلك التعاون فيما بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية .

٥٤ - وتتزايد أهمية التعاون بشأن الخدمات كمكون من مكونات السياسات الدولية بشأن التجارة في الخدمات . وعلى المستوى المتعدد الأطراف ، يتيح مشروع الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات للأطراف أن تدخل في اتفاقات محدودة فيما بينها من أجل تحرير التجارة في الخدمات . وأدرجت البلدان المتقدمة الخدمات في اتفاقاتها بشأن التعاون والتكامل إدراجا كاملا . وتمثل حرية انتقال الخدمات بالإضافة الى الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال أحد المبادئ الرئيسية للسوق الواحدة للجماعة الأوروبية حسبما وردت فيما يتعلق بإنشاء المجال الاقتصادي الأوروبي . كما اتفقت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على عدد من الأحكام بشأن تحرير الخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص فيما بين البلدان الأعضاء فيها . وفيما يتعلق بالبلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية ، فإن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (الذي يستند الى تجربة اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا) يشمل الخدمات أيضا . كذلك فان اتفاقية لومي الرابعة ، واتفاق الجيل الثالث من الحلف الأندي تعالج الخدمات كعنصر من عناصر التعاون الدولي .

٥٥ - ويمكن في منطقة أمريكا اللاتينية تبين مبادرات عديدة من أجل تحرير التجارة في الخدمات فيما بين البلدان النامية . فقد أدرج الحلف الأندي الخدمات في جهود التكامل (انظر TD/B/CN.4/Misc.4) . وتفاوضت مجموعة الـ ٣ (المكسيك ، وكولومبيا وفنزويلا) بشأن تحرير التجارة في الخدمات ضمن إطار اتفاق تجاري ، كما وصل أعضاء رابطة تكامل أمريكا اللاتينية الى نقطة بحث اقتراح لتحرير التجارة فيما بين البلدان الأعضاء . وأدخلت البلدان الأعضاء في رابطة MERCOSUR مسألة الخدمات في اتفاق بشأن التعاون والتكامل . وظهرت التجارة في الخدمات في عدد من الاتفاقات التجارية الثنائية والثلاثية ، مثال ذلك بين اكوادور وبوليفيا والمكسيك ، وبين شيلي وبوليفيا .

٥٦ - وفي افريقيا وحدها ، هناك تسعة تجمعات اقتصادية تشكل فيها مسألة التجارة في الخدمات جزءا لا يتجزأ من اتفاقات التعاون والتكامل . وتقديم أمثلة قليلة يوضح هذه الحقيقة . فالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية ، التي وقعت في حزيران/يونيه ١٩٩١ في أبوجا ، بنيجيريا ، تستهدف ، ضمن جملة أمور ، تحقيق تحرير الخدمات فيما بين الدول الأعضاء . وهي تغطي خدمات من قبيل النقل والمواصلات ، والسياحة ، والاذاعة . وتستهدف المعاهدة المنشئة لاتحاد المغرب العربي ، التي وقعت في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، تحقيق هدف واحد وهو: "العمل تدريجيا نحو تحقيق حرية انتقال

الأشخاص ونقل الخدمات والسلع ورؤوس الأموال" فيما بين الدول الأعضاء . ويتعاون اتحاد المغرب العربي في مجال التطوير المشترك للخدمات وللهياكل الأساسية للخدمات في ميدان النقل ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والخدمات البريدية والخدمات المالية ، بما في ذلك التأمين وإعادة التأمين . وأنشأت معاهدة لاغوس ، التي نفحت مؤخرا ، الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا في عام ١٩٧٥ . وتتيح المعاهدة الأولى ، والمعاهدة المنقحة (التي لم توقع ولم يصدق عليها بعد) تغطية شاملة لأنشطة الخدمات . وسوف تتضمن المعاهدة المنقحة تغطية وأحكاما أوسع نطاقا بشأن تحقيق أهداف ومبادىء توجيهية محددة للعمل .

٥٧ - ومع أن البلدان النامية تزداد اهتماما بترتيبات التعاون والتكامل التي تشمل الخدمات ، على النحو الذي تبينه البيانات السياسية الهامة التي تصدر في هذا الصدد ، ووجود ولايات واضحة في كثير من اتفاقات التعاون ، فإن التشديد لا يزال قائما على تنمية وتعزيز شبكات الهياكل الأساسية فيما بين البلدان الأعضاء . ويمكن للتجمعات الاقليمية أن تحدد ، في آخر الأمر ، الأهمية الاستراتيجية لمختلف أنشطة الخدمات من وجهة نظر مساهمتها المتوقعة في الجهود المبذولة من أجل التكامل والتعاون . وبالنسبة لبعض الخدمات ، قد تكون لاعتبارات المراقبة ، أي المتعلقة بحماية القيم الثقافية ، أولوية على الكفاءة . ومن شأن وجود مجال تفضيلي للخدمات ذي سوق محددة وقاعدة موارد تكنولوجية أن يسهل نشوء توريد للخدمات الاقليمية كفء وقادر على المنافسة . وبالاضافة الى ذلك ، يمكن أن يساعد شركات الخدمات التي تنتمي الى الاقليم أو الى الاقليم الفرعي في تعزيز مركزها التنافسي تجاه بلدان ثالثة .

٥٨ - وتجدر الاشارة الى أن النهوج تختلف فيما يتعلق بالتعاون بشأن الخدمات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . ففي بعض الحالات ، أوردت الخدمات في الاتفاقات الأصلية . وفي البعض الآخر أضيفت هذه الأحكام أو وسعت مع تزايد الوعي فيما يتعلق بالامكانيات المتاحة للتجارة في الخدمات ، وأهميتها بالنسبة لتنمية جميع أعضاء التجمعات الاقتصادية الاقليمية .

٥٩ - ويمكن تبين ثلاثة نهوج أساسية فيما يتعلق بالتعاون والتكامل في ميدان الخدمات: (أ) نهج أفقي (على النحو المتبع لدى الجماعة الأوروبية ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والمجال الاقتصادي الأوروبي) تلتزم البلدان الأعضاء بموجبه بتحقيق حرية انتقال الخدمات ، كحق بموجب اتفاقها ، ينفذ فيما عدا ما يتعلق بالتحفظات المنصوص عليها (ب) نهج اتفق عليه من خلال التفاوض (على سبيل المثال ، الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات) يستهدف ، باستثناء الالتزام بحكم الدولة الأكثر رعاية ، التحرير التدريجي على أساس المفاوضات (استنادا الى "قائمة ايجابية") الذي

سيعتمد على المكاسب المتبادلة التي تستشفها البلدان الأعضاء كنتيجة لتبادل الامتيازات . (ج) نهج خليط (كما هو الحال لدى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) حيث تنص التحفظات ، و"قائمة سلبية" على كلا التحرير التلقائي الكامل والتحرير التدريجي المتفاوض عليه في قطاعات محددة .

٦٠ - ونظرا لاتساع طائفة المبادرات المتنوعة التي جرى الاضطلاع بها من أجل تحرير التجارة في الخدمات على الصعيد الدولي والاقليمي ودون الاقليمي والثنائي ، ستعد الأمانة وثيقة تصور بالتفصيل المدى الذي عوجلت فيه الخدمات في الاتفاقات الفردية واسلوب المعالجة . وتحقيقا لهذه الغاية ، سترحب أمانة الأونكتاد بالمساهمات التي تقدم من الأمانات المعنية في هذه الاتفاقات (حيثما توجد) أو من البلدان الأعضاء ، التي تحدد صكوك وآليات الاتفاقات الدولية بشأن التجارة في الخدمات ، والسياسات المعتمدة لتعزيز التجارة في الخدمات فيما بين البلدان المنضمة الى هذه الاتفاقات ، وتصورها لتأثير الاتفاقات على حجم واتجاه تدفقات التجارة في الخدمات .

ثامنا - التعاون التقني

٦١ - نص مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٠٩ (د - ٣٠) على أن تضطلع أمانة الأونكتاد بمهمة "تقديم المساعدة ، حسب الطلب وفي حدود الموارد المتاحة ، الى الدول الأعضاء المهتمة لدى اجرائها لتحليلات عن دور الخدمات في اقتصاداتها" . ودعت الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع الأونكتاد الى مواصلة برامجه لتقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية في ميدان الخدمات . وطلب الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ينظر بصورة ايجابية الى الطلبات المقدمة للحصول على موارد مالية مناسبة لتحقيق هذا الغرض . كما طلب الأونكتاد السابع من أمانة الأونكتاد أن تقدم مساعدتها الى البلدان النامية من أجل تمكينها من الاشتراك على نحو اكثر فعالية في مفاوضات جولة أوروغواي التي تشمل التجارة في الخدمات . ووافقت الحكومات الأعضاء من خلال "التزام كرتاخينا" على وجوب ان يركز برنامج العمل الذي يشمل التجارة في الخدمات ، ضمن جملة أمور ، على "التعاون التقني على الصعيد الوطني والاقليمي والمتعدد الأطراف ، من أجل دعم ومساعدة البلدان النامية على تحديد أوجه ضعفها وقدراتها في قطاع الخدمات وعلى جعل قطاع الخدمات لديها أقدر على المنافسة" . (TD/364 الفقرة ١٨٥(ك)) . وبالمثل ، ينبغي لبرنامج العمل أن يوجه نحو التعاون التقني مع البلدان النامية التي تفتقر الى الهياكل الأساسية اللازمة لتطوير وتنمية قطاعات الخدمات الوطنية لديها" . (TD/364 ، الفقرة ١٨٥(ل)) .

٦٢ - ويقوم الأونكتاد ، عملا بولايته ، بتقديم المساعدة التقنية لتنمية قطاع الخدمات في البلدان النامية التي تطلب ذلك . وقدم اكثر من ٤٠ بلدا ناميا طلبات من

هذا القبيل[٣] . وكانت استجابة الأونكتاد ايجابية في حدود موارده ، وتمثلت الاستجابة في ايفاد بعثة تقنية للمساعدة في وضع وتنظيم اجراء دراسات وطنية من خلال تنظيم حلقات دراسية وطنية أو اعداد "ملامح" أولية لقطاع الخدمات في البلد المعني . ومن الوظائف الهامة التي تم القيام بها في هذا الصدد تقديم المساعدة الى الخبراء المحليين في اعداد دراسات وطنية عن الخدمات وتحليل القضايا المتعلقة بالعلاقة بين الخدمات والتنمية . وامكن تحقيق هذا الى حد كبير عن طريق الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لا سيما في اطار مشاريع المساعدة التقنية القائمة . وفي بعض الحالات ، تعاونت حكومات بلدان متقدمة ومؤسسات خاصة مع الأونكتاد في تنفيذ هذه المهام ، حسبما سيشار اليه أدناه .

٦٣ - وامكن اجراء دراسات مكتملة وشاملة عندما اتيحت اموال خصصت من أرقام التخطيط الارشادية الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وكان هذا الحال ، على سبيل المثال ، في الجمهورية الدومينيكية والمكسيك . وبالنسبة للمكسيك كان المشروع موجها نحو تعزيز مشاركة البلد في الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات ومفاوضات منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . وتم الشروع في اجراء دراسات مماثلة مؤخرا في بلدان نامية تنتمي الى مناطق اخرى .

٦٤ - وتوجه البلدان النامية التي تسعى للحصول على المساعدة التقنية بشأن الخدمات اهتماماتٍ شتى تقودها الى التركيز بدرجات مختلفة على اعتبارات من قبيل: (أ) تحديد خيارات السياسة العامة من أجل اضفاء الحيوية على دور الخدمات الانتاجية ، لا سيما في مجال تحقيق مستويات متزايدة من القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات ، كعنصر من عناصر عملية التكيف ، (ب) مساهمة قطاع الخدمات في حسابات موازين المدفوعات ، وفي حصائل النقد الاجنبي الفعلية والمحتملة ، (ج) مساهمة قطاع الخدمات في تحقيق المزيد من فرص العمل الأعلى نوعية ، وفي زيادة كثافة المعرفة لدى رأس المال البشري ، (د) دور قطاع الخدمات الكفء في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، و(هـ) الاشتراك الفعال في المفاوضات المتعددة الأطراف الاقليمية والثنائية بشأن الخدمات . ويمنح المشروع الأقاليمي والمشاريع الاقليمية الثلاثة التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل مساعدة البلدان النامية على الاشتراك اشتراكا فعالا في جولة اوروغواي أولوية عالية للخدمات . وتضمنت المشاريع القائمة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مكونات محددة تتناول الخدمات . كما قدم دعم من بلدان ومؤسسات مانحة . وتعاونت الجماعة الأوروبية مع الأونكتاد في تقديم الخبراء ، وفي تمويل اجراء دراسات متعمقة بشأن خدمات الانتاج في كل من البلدان الأعضاء في المجموعة الاندية . وزودت حكومة فرنسا الأونكتاد بموارد مالية ، وبخبراء من مركز

دراسات "الاقتصاد والنزعة الانسانية" من أجل اعداد دراسات عن الرأس الأخضر ، والجمهورية الدومينيكية ، والمكسيك ، وسري لانكا ، وتنزانيا . واستنادا الى هذه الخبرة ، تقوم الحكومة الفرنسية ، والمركز الدولي لبحوث التنمية (كندا) ومؤسسة كارنيجي (الولايات المتحدة) بتمويل برنامج المساعدة الافريقي المنسق بشأن الخدمات . ويستهدف هذا البرنامج دعم وضع سياسات ترمي إلى تعزيز مساهمة الخدمات في اقتصادات بلدان افريقية مختارة .

٦٥ - كما يتعاون الأونكتاد مع مؤسسات متخصصة في اعداد دراسات مشتركة ، وتقديم المساعدة التقنية بشأن مسائل محددة . فعلى سبيل المثال ، يتعاون الأونكتاد مع منظمة الصحة للبلدان الامريكية في اعداد دراسة تتضمن معلومات اساسية من أجل تحديد امكانيات قيام بلدان مختارة في منطقة امريكا اللاتينية (كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، جامايكا ، المكسيك) بتصدير الخدمات الصحية . وبالمثل ، يتعاون الأونكتاد مع منظمة السياحة العالمية في انشطة مشتركة لتقديم المساعدة التقنية التي تتعلق بالسياحة باعتبارها احد ابعاد التجارة الدولية في الخدمات . ونشر كثير من الدراسات التي أعدت في اطار برامج المساعدة التقنية على الصعيدين الاقليمي والوطني . وهي تشكل مصادر قيِّمة لتحليل الخبرات والمواقف الوطنية كنقاط مرجعية للأعمال المقبلة للأونكتاد .

٦٦ - إن قدرة الأونكتاد على الاستجابة الفعالة للطلبات المقدمة من أجل الحصول على المساعدة التقنية بشأن تنمية الخدمات تتأثر بتوفر موارد من خارج الميزانية . ولئن كان المشروع الذي وضع مؤخرا لآسيا والمحيط الهادىء بشأن "القدرات المؤسسية من أجل التجارة متعددة الأطراف" ، والمشروع الخاص بامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يحتويان على مكونات تتعلق بالتجارة في الخدمات ، فمن غير المرجح أن تزداد موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي المخصصة للتعاون التقني في مجال الخدمات أكثر من ذلك ، نظرا للضوائق الاجمالية التي يعاني منها هذا البرنامج فيما يتعلق بالموارد . ونظرا لاهتمام البلدان النامية بمجال الخدمات والطلبات المقدمة منها في هذا الصدد ، من الضروري استكشاف مصادر تمويل بديلة لتكملة موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد ترغب اللجنة الدائمة في أن تقترح على المجلس أن يدعو المجتمع الدولي للمانحين وفرادى البلدان الى تقديم موارد من أجل مساعدة البلدان النامية في تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات الخدمات لديها . ويمكن للمساعدة المقدمة في هذا الصدد أن تركز على المجالات الرئيسية الثلاثة التالية للتعاون التقني: (أ) خيارات السياسات العامة من اجل تنمية الخدمات ذات القدرة على المنافسة باتباع خطوط برنامج العمل ، (ب) ووضع برامج تدريب اكثر تركيزا على القطاعات أو على قضايا محددة تشمل الحلقات الدراسية والحلقات التدريبية والتدريب

اثناء الخدمة الذي يستجيب لاحتياجات القطاعين العام والخاص على السواء ، و(ج) نشر وتعميم المواد ذات الصلة التي تعرض الخبرات المكتسبة على الصعيدين الوطني العام والقطاعي .

تاسعا - فريق الخبراء

٦٧ - لدى استعراض جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة الدائمة ، قرر مجلس التجارة والتنمية احالة مسألة احتمال الدعوة الى عقد اجتماع فريق خبراء أو أفرقة خبراء الى اللجنة الدائمة في دورتها الحالية .

٦٨ - وخلال المناقشات التي دارت في الدورة الأولى للجنة الدائمة ، أشار بعض الوفود إلى أنه بغية "بحث سبل تعزيز الوصول الى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع واستخدامهما" (البند ٣(هـ) من برنامج العمل) يمكن للجنة أن تستفيد من توجيهات خبراء تقنيين يمكن جمعهم في شكل فريق خبراء حكومي دولي .

٦٩ - وينشأ ادراج هذا البند من تصور ان تجارة البلدان النامية ، وصادراتها من الخدمات بصفة خاصة ، تعانيان من عدم الوصول الى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع . وقد سلّم استعراض مونتريال الوزاري لجولة اوروغواي في عام ١٩٨٨ بأهمية هذه المسألة للبلدان النامية ، وجرى التعبير عنها في المادة الرابعة من مشروع الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات الذي ينص على امكانية تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية في الخدمات من خلال التفاوض على التزامات محددة تتعلق بتحسين وصولها الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات . وتتيح المادة التاسعة عشرة - ٢ للبلدان النامية أن تضع هذا الوصول كشرط لاتاحة فرص وصول موردي الخدمات الأجانب الى أسواقها . وأعلنت هذه الأهداف مرة أخرى في التزام كرتاخينا .

٧٠ - كتب الكثير عن ظاهرتي "إنشاء الشبكات" و"الاقتصاد المنظم في شبكات" وقد وصف التقرير التحليلي للأونكتاد الثامن المقدم من أمانة الأونكتاد الى المؤتمر (TD/358) هذه المسألة على النحو التالي:

أصبحت أسواق الخدمات العالمية تتسم بشكل متزايد في السنوات الأخيرة بالتكامل الرأسي وبإنشاء الشبكات ، أي بإقامة روابط منتظمة بين الانشطة داخل المؤسسة ، وبين الشركات المنتسبة ، مع الموردين والزبائن . ومن خلال إنشاء شبكات لمختلف الخدمات ، ينسق الموردون أنشطتهم بغية تحقيق وفورات الحجم الكبير والنطاق ، وخلق قيمة مضافة ، وممارسة المنافسة ضد شبكات المنافسين ، ولئن كان قيام الشبكات يسهل زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات ، وغالبا ما يتيح لصغار الموردين والموردين الذين يقطنون أماكن

نائية الاستفادة من شبكات التوزيع الالكترونية ، فإنه يقلل مدى علاقات المنافسة المطلقة ، كما يمكن أن يفضي إلى زيادة حواجز الدخول . إن الوصول إلى شبكات المعلومات ينطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد "التوصل إلى المعلومات" ، إذ أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالوصول إلى التكنولوجيا وبنقلها . ولسوف يتعزز المركز التنافسي لشركات البلدان النامية تعزيزا كبيرا من خلال إقامة الشبكات العامة (أو على سبيل المثال شبكات البحث والتطوير العامة على نفس نسق البرنامج الاستراتيجي الأوروبي للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيات المعلومات ، في أوروبا) ، على الصعيد العالمي . (الفقرة ٦٣٢)

٧١ - وتتطلب المتابعة الفعالة لهدف تعزيز الوصول الى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع واستخدامهما فهما أوضح للمشاكل الملازمة لذلك . وتشمل بعض الجوانب التي تتطلب توضيحا ، الفرق بين الوصول الى المعلومات والوصول من أجل الحصول على المعلومات ، والاشتراك في الشبكة مقابل مجرد الوصول اليها ، وطمس التمييز القائم بين شبكات المعلومات وقنوات التوزيع كما هو الحال بالنسبة للتجارة في الخدمات حيث تصبح شبكة المعلومات غالبا هي قناة التوزيع ، وامكانيات السلوك التمييزي مقابل ما يمكن أن يكون للشبكات من آثار في تحقيق المساواة .

٧٢ - وتشمل الأمثلة المحددة على الوصول الى الشبكات الذي يلعب دورا حيويا من حيث المشاركة في التجارة الدولية في الخدمات ما يلي: (أ) السياحة ، حيث يمكن للشركات ذات شبكات المعلومات والحجز المحوسبة (مثال ذلك شبكات الفنادق ، ووكالات السفر) أن تحظى بنصيب مهيمن من ايرادات السياحة العالمية ، (ب) قطاع النقل الجوي ، حيث يمثل الاشتراك في نظم الحجز المحوسبة شرطا أوليا لتحقيق القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية ، (ج) النقل البحري والبري ، حيث يكون الاشتراك في شبكات المعلومات ضروريا لتسليم السلع بشكل قادر على المنافسة وآمن ، (د) قطاع الخدمات المالية ، حيث تنفذ الشبكات الالكترونية العالمية الأوامر في أسواق الأسهم والمال التي تمثل العمود الفقري للقطاع المالي و(هـ) تصدير مجموعة متنوعة من خدمات "المكاتب الخارجية" كشيفة العمالة ، (بما في ذلك مجموعة متنوعة من الخدمات المتصلة بالحاسوب) التي يمكن أن تتمتع فيها البلدان النامية بمزايا نسبية .

٧٣ - والوصول الى شبكات التوزيع مهم بالمثل للتجارة في البرامج الجاهزة للحاسوب . فشبكات المعلومات والحجز تستخدم كقنوات توزيع من ناحية انها الاداة التي تقوم بتسليم الخدمات وتلقيها . وتظل السيطرة على قنوات التوزيع بالمعنى الأكثر تقليدية للكلمة ، أي ملكية المنتجين لأسواق التصريف ، حاسمة في كثير من الخدمات . ويلاحظ هذا بصفة خاصة بالنسبة "لمنتجات وسائط الاعلام" حيث تمكن المنتجين ليس فقط من ضمان أسواق لمنتجاتهم وإنما أيضا من التحكم في توقيت عرض الافلام على سبيل المثال - وهو مكون حيوي من مكونات قيمة الانتاج .

٧٤ - وجرت محاولات لتصنيف الشبكات في فئات: فعلى سبيل المثال ، تصنف بعض الدراسات الشبكات بأنها شبكات داخل الشركات ، وشبكات عابرة للشركات ، وشبكات مشتركة بين الشركات . والشبكات داخل الشركات هي شبكات داخلية تعتمد على التوابع الصناعية وتتيح تحقيق التكامل المباشر بين المراكز التقنية ومرافق الانتاج والشبكات المتصلة بالمكاتب الخلفية للمصارف . أما الشبكات العابرة للشركات فتربط الشركة بمورديها وزبائنها وشركائها . وهي تسهم في خفض الصفقات على الورق ، وتحسين مواءمة المنتجات مع تقلبات الطلب ، وتحسين النوعية وتحسين ادارة المخزون . وتعتبر الروابط القائمة بين صناعة السيارات وموردي قطع الغيار مثلا نموذجيا على هذه الفئة . أما الشبكات المشتركة بين الشركات فتستند الى جميع أنواع التحالفات بين الشركات . فالاندماجات المباشرة الواضحة قد لا تكون أكفأ سبيل لتحقيق تقارب استراتيجي في بيئة تتسم بالتقلب والمخاطر الى حد كبير . ويقع ضمن تلك الفئة تقاسم المعلومات على أساس صفقات شاملة للتراخيص ، وكنسورتيومات البحث والتطوير ، والتعاون من أجل تحقيق أهداف جيدة التحديد داخل المشاريع المشتركة ، وخلق صنوف تعاون بين المنتجات داخل ادارة شاملة للتوزيع .

٧٥ - وحددت مجموعة متباينة من المشاكل على أنها تعوق الوصول الى الشبكات . فيمكن أن يعوّق الوصول من جراء السلوك التمييزي أو المانع للمنافسة الذي تسلكه شبكة مملوكة . ففي صناعة النقل الجوي ، أصبحت شبكات الحجز المحوسبة تتعرض لتفحص خاص في هذا الصدد ، مما أدى الى صدور قوانين خاصة سواء لدى الجماعة الأوروبية أو في الولايات المتحدة ، والى صدور مدونة لقواعد السلوك من قبل منظمة الطيران المدني الدولية . ومثل الوصول الى قنوات التوزيع أحد المسائل التي أثيرت في مبادرة المفاوضات الخاصة بالعوائق الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واليابان . وقد يكون لمجموعة متنوعة من الممارسات المانعة للمنافسة التي تم تبينها في إطار شبكات الحجز المحوسبة وجود في خدمات أخرى مثل استبعاد الأجانب أو قبول اشتراكهم في اطار شروط تمييزية ، وذلك مثلا فيما يتعلق بالأسعار أو بوضع شروط اقتصادية أخرى . وتنشأ بعض المشاكل التي تواجهها البلدان النامية مما تعانيه من معوّقات مثل عدم كفاية المواصلات السلكية واللاسلكية والبنية الأساسية للمعلوماتية ، أو الافتقار الى التدريب بشأن كيفية استخدام الشبكات لصالحها على نحو أكثر فعالية . ويمكن أن يؤدي تحسين فهم هذه العوامل الى مساعدة البلدان النامية على التفاوض بشأن شروط مؤاتية للوصول الى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع والمشاركة فيها .

٧٦ - ويمكن أن يُكلَّف فريق خبراء حكومي دولي بمهمة وضع برنامج دراسة تفصيلي لبحث سبل تعزيز الوصول الى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع واستخدامها . ومن ثم ، يمكن لهذا الفريق تقديم توجيهات الى اللجنة لدى معالجة هذه المسألة . وكي يتسنى

لفريق الخبراء أن ينجز مهمته ، من الأمثل أن يضم مشغّلي هذه الشبكات من القطاع الخاص ، والمنظمين الحكوميين ، والخبراء من المنظمات والأكاديميات الدولية ذات الصلة .

الحواشي

(١) تشمل بنود برنامج العمل التي لم ترد في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية ما يلي: '١' البند ٣(ب) تيسير تبادل الخبرات فيما يتعلق بتحرير قطاعات الخدمات وبتطبيق القوانين واللوائح التي تهدف إلى ذلك ، بغية حفز تنمية هذه القطاعات ؛ '٣' البند ٣(ج) تحليل طرق ووسائل تعزيز التنمية السوقية المنحى لقطاع الخدمات بما في ذلك عن طريق إلغاء الضوابط التنظيمية والخصخصة عندما يكون ذلك مناسبا ؛ '٣' البند ٣(هـ) بحث طرق تعزيز الوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع واستخدامها ؛ '٤' البند ٣(و) بحث دور المشاريع المشتركة في حفز تنمية قطاعات الخدمات في البلدان النامية وتعزيز التجارة في الخدمات ووصولها إلى التكنولوجيا ؛ '٥' البند ٣(ز) تقييم تأثير التحرير التدريجي والواردات من الخدمات في تنمية قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة ؛ وبحث الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية والتي تمنعها من زيادة اشتراكها في التجارة العالمية في الخدمات ؛ '٦' البند ٣(ك) وستولي اللجنة ، لدى قيامها بأعمالها ، اهتماما خاصا لحالة أقل البلدان نموا وستقترح الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين قدرات هذه البلدان .

(٢) Central Product Classification (CPC) .

(٣) المجموعة الأندية (أي بوليفيا ، وكولومبيا ، واكوادور ، وبيرو ، وفنزويلا) والأرجنتين ، والبحرين ، والرأس الأخضر ، وبربادوس ، ومجموعة مجتمع الكاريبي ككل ، والبرازيل ، وشيلي ، والصين ، وكوت ديفوار ، وكوستاريكا ، وكوبا ، والكاميرون ، ومالطة ، والجمهورية الدومينيكية ، ومصر ، والسلفادور ، وغواتيمالا ، وهندوراس ، والهند ، وجامايكا ، وكينيا ، وجزر الملديف ، وموريشيوس ، والمكسيك ، والمغرب ، ونيكاراغوا ، وبنما ، والسنغال ، وسري لانكا ، وتنزانيا ، وترينيداد وتوباغو ، وتونس ، وجمهورية فييت نام الشعبية ، وزامبيا .

- - - - -